

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٧٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٣٦ لسنة ١٩٥٨ في شأن كيفية تشكيل المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية والمعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٨ لسنة ١٩٦٧ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٤١ لسنة ١٩٧٦ بتعيين وتجديد مدة عضوية أعضاء المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٧٧ في شأن استمرار المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية في مباشرة اختصاصاته ؛

وعلى القرار رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٧٩ ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تجدد عضوية السادة أعضاء المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية الموضحة أسماؤهم بعد لمدة سنتين، على أن تستمر عضويتهم قائمة حتى صدور قرار تعيين الأعضاء الجدد :

. الأستاذ توفيق الحكيم

. الدكتور سليمان حزين

. الدكتور محمد زكي شافعي

. الدكتور أحمد محمد بدوي

. الدكتور حسين فوزي

. الدكتور إبراهيم بيومي مدكور

. الدكتور رفعت السيد المحجوب

. الأستاذ يحيى حقي

. المهندس / حسن فتحى

. الأستاذ / نجيب محفوظ .

. الأستاذ / محمد خلف الله أحمد .

. الدكتور / سهير القلماوى

. الدكتور / محمد مهدى علام .

. المهندس / محمد عبد المنعم هيكل .

. الدكتور / عائشة عبد الرحمن .

. الدكتور / أحمد عز الدين عبد الله .

. الدكتور / باهور لبيب .

. الأستاذ / احسان عبد القدوس .

. الأستاذ / عبد الرحمن الشرفاوى .

. الأستاذ / بدر الدين أبو غازى

. الأستاذ / إبراهيم المصرى .

(المادة الثانية)

يعين كل من الأستاذ الدكتور / زكى نجيب محمود والأستاذ / محمد سعد الدين وهبه عضواً بالمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية وذلك لمدة سنتين على أن تستمر عضوية كل منهما قائمة حتى صدور قرار تعيين الأعضاء الجدد .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ شوال سنة ١٣٩٩ (١٠ سبتمبر سنة ١٩٧٩)

حسنى مبارك

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٧٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ؛

وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية ؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل ؛

وعلى القرار رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٧٩ ؛